



ربع قرن على اتفاق أوسلو: حان الوقت لنقول الحقيقة

بقلم: أفرايم سنيه»

في هذه الأيام وبمناسبة مرور ٢٥ عاماً على "اتفاق أوسلو" بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، يتعين علينا قول الحقيقة عن هذا الاتفاق الذي يجري التمهير به وعن نتائجه.

شكّل اتفاق أوسلو نقطة تحوّل تاريخية. بعد مرور ١٠٠ عام من النزاع، وافق زعماء الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على إنهاءه باتفاق، وعلى اعتراف متبادل وإقامة واقع دولتين تعيشان بسلام، وعلى عدم السعي لحسم النزاع بوساطة العنف.

وعد اسحق رابين، رئيس حكومة إسرائيل، في المعركة الانتخابية بالتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين خلال فترة تتراوح بين ٦ و٩ أشهر.

يومها كان ياسر عرفات زعيماً للشعب الفلسطيني بلا منازع، وكان شريكاً لنا، ليس بسبب فضائله، بل بسبب قدرته على تمثيل اتفاق مع إسرائيل عند أبناء شعبه، لم يكن للفلسطينيين زعيم أخر.

في جوهره التنفيذي كان اتفاق أوسلو صيغة بناء تدريجية تمتد مدتها خمس سنوات، يُصار خلالها إلى إقامة كيان فلسطيني منزوع السلاح في "المناطق"، يمارس عمله بالتعاون الاقتصادي مع إسرائيل.

في صيغة الاتفاق وفي النقاشات كان واضحاً الشرط أنه "إذا حارب الفلسطينيون الإرهاب ستكون لهم دولتهم بمساعدة إسرائيل".

وبسبب هذا الشرط رفض رابين حتى موته انتقال ١٤ بلدة في الضفة الغربية إلى السيطرة الفلسطينية، ما كان يجب أن يحدث بحسب الجدول الزمني قبل صيف ١٩٩٤.

وهو لم يكن راضياً عن محاربة منظمة التحرير "الإرهاب". في العامين التاليين أعقباً توقيعها، حملت اتفاقات أوسلو ازدهاراً سياسياً واقتصادياً لإسرائيل.

في سنة ١٩٩٤ وُقِع اتفاق السلام بين إسرائيل والأردن وتحولت أطول حدود إسرائيل إلى حدود سلام، وهذا لم يكن ليحدث من دون اتفاقات أوسلو. أيضاً في المستقبل لن تحدث اتفاقات مع دول عربية من دون أن يكون هناك اتفاق إسرائيلي - فلسطيني.

التحوّل في مكانة إسرائيل كانت له ثمار اقتصادية

بقلم: أمنون لورد

التوقيع على اتفاق أوسلو، الذي عرض كاتفاق سلام سيؤدى إلى انتهاء الحروب ونهاية "الإرهاب". لم يحيى باحتفالية.

فبعد ٢٥ سنة من التوقيع على الاتفاق في ساحة البيت الأبيض، جرت بضع جدالات عابثةً في وسائل الإعلام، وصدر فيلم وثائقي طويل، لا يضيف عملياً أي شيء.

وهناك مقال نشره حاييم رامون ردّاً على تقرير صحفي واسع لحجاي سيفال في "مكور ريшон" يعكس مكان اتفاق أوسلو في الوعي العام.

الجملة المهمة في مقال رامون (٣١ آب) ترد في بدايته: "بداية، من المهم الإيضاح بأن الانتفاضة الثانية لم تولد كنتيجة لاتفاق أوسلو. المسؤولان عنها رئيسا الوزراء نتنياهو وباراك".

لا يوجد ما يدعو إلى مواصلة قراءة مقال نصف البوبيل لرامون. فإذا لم يكن ياسر عرفات هناك كزعيم لهجمة "الارهابية" التي بدأت في رأس سنة١٩٩٤ "تسلسا"، فأننا نعيش في عالم من المفاهيم والحقائق لا يمكننا أن نجادل فيها.

ولكن النقطة الأخرى المرتبطة بخاييم رامون، أحد زعماء حزب العمل البارزين في الماضي، هي ان موقفه من اتفاق أوسلو ليس ذا صلة إلا ببند استخلاص الدروز.

ومثلاً ما يكره به فأقل أهمية، وذلك لأن كل العالم السياسي في إسرائيل ينقسم اليوم وفقاً لخطوط انقسام جديدة، ففي التقسيم السياسي – الايديولوجي الجديد يعد رامون مبعيناً، فهو صهيوني وهو مع دولة يهودية، وهذا يكفي لتصنيفه بالصفة السياسية الإسرائيلية كيميتسني. أما موقفه من اتفاق اوسلو فيأتي من اعماق شريحة كان يسارياً.

تعبير أآخر يدل على التغيرات التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي يمكن أن نراه في كتاب يعد به اوري أفنيري الى رئيس الوزراء، اسحق رابين، في وليته الأولى في منتصف السبعينيات من القرن الماضي. فبعد لقائه مع مندوب متف في لندن، سعيد حماسي، توجه أفنيري الى رابين: "مع انه معروف لي ومفكك السليبي المنظر

هائلة: في السنوات التي أعقبت الاتفاق ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل نحو ٣٠٪، بعد أن كثيرة. توقفت المقاطعة العربية عن التأثير في شركات دولية كبيرة.

وازداد التصدير بمئات النسب المئوية، وانخفضت البطالة التي كانت ١١,٥٪ لدى صعود رابين إلى الحكم في صيف سنة ١٩٩٢ انخفاضاً مذهلاً.

التغير الاقتصادي كان فورياً ودراماتيكياً، لكن يجب ألا ننسى أن اتفاقات أوسلو لم يكن من المفترض أن تكون عصاً سحرية تغير الواقع دفعة واحدة.

لقد شكلت بداية عملية مستمرة لإيجاد حل الدولتين، وكانت لها مداميك مهمة مثل اتفاق باريس الموقّع في نيسان ١٩٩٤ الذي نظم علاقات التجارة والاقتصاد بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، واتفاق أوسلو ٢، الذي وُقِع في واشنطن، في أيلول ١٩٩٥، ونظّم التنسيق الأمني بينهما.

وقد شارك في الإعداد لهذه الاتفاقات عشرات الخبراء من الطرفين، ونشأت دينامية حوار بين مندوبي الشعبين.

لا وجود لـ "انصار أوسلو" و "معارضى أوسلو". معارضو اوسلو الذي يسمون الاتفاق "حريمة" و "كارثة" و "حماقة" يعارضون عملياً حل الدولتين ويؤيدون دولة واحدة يعيش فيها ثلاثة أنواع من المواطنين: المستوطنون، اسياد البلد ولديهم حقوق رائدة؛ اليهود - لديهم حقوق مدنية؛ والعرب - مواطنون من الدرجة الثانية.

الاذعاء الكاذب السائد لدى معارضى أوسلو هو أن الاتفاقات هي التي أدت إلى هجمات قُتل فيها مئات الإسرائيليين، ويقصدون أساساً هجمات "الانتحاريين".

عندما نجري تقويماً لأوسلو يجب أن نقول الحقيقة أيضاً في هذا الموضوع المؤلّم. اتفاقات أوسلو لم تشكل صيغة عملية لوقف "الإرهاب" الفلسطيني، الذي تمتد جذوره إلى عشرينيات القرن الماضي.

الاتفاقات كانت صيغة لإنهاء النزاع الذي كان سيؤدي إلى تراجع "الإرهاب". وقد تمهتت منظمة التحرير في هذه الاتفاقات بأن المنظمات المنضمة إليها، وبالأساس "فتح"، ستتخلى عن "الإرهاب"، وهذا ما حدث.

لقد دفعت اتفاقات أوسلو معارضيهما لدى الطرفين إلى

جدل حول اتفاق أوسلو بعد ٢٥ عاماً على توقيعهِ.

عمليات إرهابية عنيفة. في النصف الأول من السنة بعد احتفال التوقيع في البيت الأبيض لم تقع هجمات "انتحارية" في نهاية شباط ١٩٩٤، نفذ باروخ غولدشتاين مجزرة الحرم الإبراهيمي، وبحسب كلام أرملته "كي تتوقف المفاوضات السلام".

وبحسب كلام مسؤول رفيع المستوى في "الشاباك"، مجزرة الخليل هي التي دفعت "حماس" إلى البدء بـ "هجمات الباصات"، كأعمال انتقامية، وكوسيلة لتخريب "عملية أوسلو".

أول هجوم تخبري لـ "حماس" وقع في العفولة في ٦ نيسان ١٩٩٤، في ذكرى مرور ٤٠ يوماً على مجزرة غولدشتاين، ومنذ ذلك الحين قُتل في العامين اللذين أعقباً توقيع اتفاقات أوسلو ١٦٤ إسرائيلياً في الهجمات، موجة الهجمات التي قامت بها "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي شكلت هجوماً مضاداً وخشياً لأعداء الاتفاق، لكن لم يكن موقعوا أوسلو الإسرائيليون هم الذين قُدموا لهم ذريعة للبدء بذلك، تحديداً هناك شخص إسرائيلي كان واقفاً تحت

تأثير الكلام التحريضي الذي سمعه من زعماء اليمين.



هناك إسرائيلي آخر سُمع هذا الكلام وقرر القيام بشيء ما، هو يغال عامير. اغتيال رابين قطع العملية التي بدأت في أوسلو.

هذه كانت رغبة القاتل، ولقد كان هذا انتصاراً للمحرضين. لا نستطيع التحدث عن فشل اتفاقات أوسلو أو نجاحها، لأن السؤال المطروح منذ حزيران ١٩٩٦ لم يكن فيما إذا نجحت الاتفاقات أو فشلت، بل السؤال هو في أي دولة تزيد ان نعيش، دولة ثنائية القومية أو دولة يهودية - ديمقراطية، هذا هو النقاش الحقيقي. إذا كان ثمة من نتهمه فإننا نتهم معسكر الوسط - اليسار في إسرائيل، لأنه منذ اغتيال رابين لم يبرز فيه زعيم، أو زعيمة، يملك شجاعة سياسية، وسلطة أخلاقية وقدرة على التنفيذ، ليقنع شعب إسرائيل بضرورة الاتفاق مع الفلسطينيين.

<div></div>	<div>عن "هارتس"</div>
<div></div>	<div>«كان وزيراً في حكومة بيريس وموفده السرى إلى القيادة الفلسطينية.»</div>

اتفاق أوسلو: ٢٥ عاماً من السذاجة الإسرائيلية

من الدولة الفلسطينية ومن الحوار مع متف، يخيل لي أنه يجمل بك ان تسع الامور بالذكيك، ومن مصدر أول - وان كان فقط من اجل عادة النظر في المواقف والاطلاع على الظروف المتغيرة”.

لقد لقد افنيري في كتابه "صديقي، عدوي" عن اللقاءات التي كانت له مع رئيس الوزراء رابين بعد كل لقاء مع مندوبي متف، كانت هذه لقاءات شخصية بلا تسجيل، وقد استهدفت تبييض لقاءات افنيري.

لقد التقى افنيري مع حماسي في تشرين الاول ١٩٧٥. أما تحول رابين وحزب العمل فاكتمل في غضون ١٨ سنة. فقد بدأ حزب العمل، الذي كان في يمنتت موقف رابين جدول اعمال اجتماعي - ايديولوجي، وملا الموضوع الفلسطيني والمفاوضات مع متف هذا الفراغ.

وليس هناك سوى علامة استفهام واحدة: ماذا كان سيحصل لو أن الابعاد الجماعي لـ ٤١٥ نشيطا من "حماس" في كانون الاول ١٩٩٢ قد تم كسما لخطه له رابين ورئيس الاركاز، ليهود باراك؟ كما يمكنك، فان افنيري اياه، الذي عمل كي يمنتت موقف رابين في موضوع متف، قاد الاحتجاج على ابعاد رجال "حماس". ولكن العراب الرئيس مستقبلا لاتفاق اوسلو، الرئيس بيل كلينتون، هو الذي حطم الخطة.

فقد طلب اعادة المبعدين، ولكنه تنازل مساموا بان تعود كل قيادة "المخبرين" في غضون سنة. وهكذا حصل انه بعد بضعة اشهر من اتفاق اوسلو تلتقت مناطق "يهودا" و"السامرة" وغزة حقنة تحفيز "تخريبية" هائلة مع عودة الرنتيسي ورفاقه كمنضمرين. لقد روى جاك نازيه مؤخرا في محاضرة القاها كيف دخل ياسر عرفات اول مرة الى غزة في العام ١٩٩٤. فقد جلب معه في السيارة "ارهابيين" اثنين، بخلاف تام مع اتفاق اقامة السلطة الفلسطينية. فاقتمل قائد المنطقة، يوم طوف ساميا، برئيس الوزراء رابين وكان الجواب الذي تلاها: "افعل ما تفهمه".

في غضون اقل من سنة من توقيع الاتفاق تبلور نمط سلوك اسرائيلي من التنازل والمساومة، لم يكن فيه الا بشرح خدعة ياسر عرفات. فقد فحص حدود سلوك اسرائيل، واكتشف بان اسرائيل تسلم بكل غفرة، وحتى عندما اكتشف خطاب

تبحّر "صفقة القرن"

بقلم: شلومو شمير

أصبح الدور الاميركي في مساعي الوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية الاميركية، ولكنه انتج حتى الآن سلسلة من الاخفاقات لدى كل رئيس وادارة في السنوات الاخيرة. اما دور ادارة الرئيس ترامب فلم يصل حتى الى مرحلة الفشل. فهذا دور مجازي، تبخر حتى قبل ان يقترب من ذرة عملية.

قبل لحظة من اعلان ادارة ترامب، هذا الاسبوع، قرار اغلاق مكتب متف في واشنطن، كان واضحا انه لا توجد خطة سلام، ولم تكن ولن تكون في المستقبل المنظور.

هذه هي الرسالة التي تبينت من التقرير عن الحديث الذي اجراه الرئيس ترامب، الاسبوع الماضي، مع يهود أميركيين. فقد تركز الحديث على الفلسطينيين، و فقط في ملاحظة هامشية تطرق الرئيس الى السلام و اشار لأول مرة الى أنه "توجد صعوبة". فقد اوضح مضمون الحديث والتصريحات فيه من جارد كوشنير والمبعوث الى الشرق الاوسط، جيسون غرينبلات، بان ما يصفونه بـ "خطة السلام" هو هدف بعيد عن التحقق".

يدعى سفراء في مقر الامم المتحدة في نيويورك بانه ليس هناك أي اساس للتقديرات حول خطة السلام التي نشرت في الاسباع الأخيرة. ورمز دبلوماسي كبير في حديث مع صحافي بان "صفقة القرن لترامب ستتحقق في القرن الـ ٢٢".

كل مصدر رفيع المستوى في البيت الابيض سئل، مؤخراً، متى ستشتر خطة السلام، لم يعرف ما يجيب.

وكما يذكر، كان السفير الاميركي في اسرائيل، ديفيد فريدمان، جواب اذهل سامعيه. فقد قال، "إذا لم تتمكن من عقد صفقة كبرى، فعلياً أن نعقد صفقات صغيرة". فرد رئيس منظمة يهودية قائلاً: "بعد نحو ستة من عمل فريق كوشنير على خطة السلام، فجأة تتحدثون عن صفقات صغيرة؟".

حتى قبل الإعلان عن إغلاق الممثلية أُنبتت التقارير حول مبادرة اميركية للكونفيدرالية بأنه لا توجد خطة سلام ولا توجد أي بنية اساسية بلورة خطة.

أدأ، ما الذي حصل للحلم الكبير للرئيس ترامب لتحقيق "الصفقة المطلقة"؟ على حد قول سفراء في الامم المتحدة، فقد اكتشف زعماء دول عربية بان فريق كوشنير يعمل على خطة هي "كلها بيبي نتنياهو"، على حد قول دبلوماسي في نيويورك، وقد اوضحوا للبيت الابيض معارضتهم القاطعة لمبادرة سلام احادية الجانب.

لقد كانت الضربة القاضية، على حد قولهم، قرار ترامب نقل السفارة الاميركية الى القدس، والذي اثار الغضب في اوساط زعماء الدول العربية.

وحسب التقارير، فان من اقنع الادارة على التراجع عن الخطة الطموحة والتركيز على مبادرة محدودة هو رئيس المخابرات المصرية، عباس كامل، وكتيبتجة لمحاذاتاه مع كبار رجالات الادارة ولسدت المبادرة المصرية، التي اهدافها هي اعمار قطاع غزة واتفاق وقف النار.

قال الرئيس ترامب مؤخراً ان اسرائيل "ستضطر الى دفع ثمن عال" على نقل السفارة اميركية الى القدس. غير ان الولايات المتحدة تعال منذ الان ثمنا سياسيا ومعنوياً في اعقاب تبخر خطة السلام وكأنها لم تكن، وهي التي اعتبرها الرئيس في رأس اولوياته.

<div></div>	<div>عن "معاريف"</div>
<div></div>	<div>فرصة لنقاش الكونفدرالية</div>
<div></div>	<div>بقلم: اوري هايترنخ*</div>

منذ قمة كامب دايفيد، العام ٢٠٠٠، تمحور جدول الاعمال السياسي حول خطة الدولتين. في تلك القمة كسر رئيس الحكومة، يهود باراك، الإجماع الوطني، وتخلّى عن المسار السياسي لحزب العمل، وحطم الخطوط الحمر في إرث اسحق رابين السياسي.

لقد باراك على حركتي "ميرتس" و"السلام الآن"، وعرض صيغة دولتين على اساس خطة الرابع من حزيران ١٩٧٢، مع تبادل طفيف للاراضي، واقترح دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وتنازل عن وادي الأردن.

وعلى الرغم من رفض الفلسطينيين الاقتراح وبدئهم بهجمات "إرهابية" دموية، فإن اقتراح باراك يشكل حتى اليوم أساساً لنقاش أي سيناريو مستقبلي. "خطة كلينتون" اعتمدت على هذا الاقتراح، وخطة أولمرت، ومحاولات وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، التوصل إلى اتفاق بين حكومة نتنياهو والسلطة الفلسطينية.

مرت سنوات على اتفاق أوسلو، بما فيها الانتفاضة الثانية ونتائج الانفصال [عن قطاع غزة في سنة ٢٠٠٥]، ولم يحدث تغيير جوهري؛ لا تزال هذه هي الخطة الوحيدة المطروحة، والجمهور الإسرائيلي منقسم بشأنها. معارضو الاتفاق لم يكلفوا أنفسهم عناء تقديم خطة بديلة، ويكفيهم أن الواقع دحض فكرة الدولتين. من جهتهم، يؤيدو الاتفاق لا يشعرون بالحاجة إلى فحص طريقتهم، ومن المرجح أكثر بالنسبة إليهم التصرف كاقليعة صغيرة "حققة"، وهم يكفون باتهام

<div></div>	<div>إسرائيل بالرفض.</div>
<div></div>	<div>إذا كان في الإمكان الاعتماد على كلام أبو مازن، وثمة ما يدعوننا إلى التشكيك بمدققيته، فإن إدارة ترامب تدرس الآن من جديد فكرة الكونفدرالية كإطار لحل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. إن مجرد وجود هذا النقاش يبعث روحاً منمّشة، ويثبت أنه بالإمكان طرح خطة جديدة وحلاقة على جدول الأعمال. كيديل من حل جرى صوغه وفشل، لكنه لا يزال يُعتبر "صيغة لا مثيل لها".</div>

"كونفدرالية أردنية - فلسطينية" مصطلح غامض وعرضة لتأويلات متعارضة. فإذا كانت الرغبة هي إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود سنة ١٩٤٩ تتحول لاحقاً إلى جزء من كونفدرالية مع الأردن، فإنها لا تشكل رداً ناجعاً على الخطر الكامن من حل الدولتين.

أيضاً الفكرة التي عرضها أبو مازن بشأن كونفدرالية تشمل إسرائيل هي فكرة مجنونة تهدف إلى خلق كيان سياسي يصعب فيه اليهود أقلية، وشروطها الانتقالية ستسمح بتحقيق "حق العودة"، وستغرق الجزء اليهودي من الكونفدرالية بملايين الفلسطينيين. مع ذلك، إذا استطاع النقاش اختراق الفخّ الفكري "لدولتين" بين البحر والنهر، يمكن أن يتبين لنا أن فكرة الكونفدرالية إبين فلسطين والأردن] هي حل جذير بالثناء.

وإذا تضمنت الخطة تسوية إقليمية معقولة تتحول فيها المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية في "يهودا" و"السامرة"، وليس كل المنطقة، إلى دولة فلسطينية منزوعة السلاح، واقعة ضمن كونفدرالية مع الأردن، سيكون في الإمكان تحريك نقاش جديد.

وإذا جرى التعهد بأن اللاجئين الفلسطينيين يستطيعون السكن في الأردن، الذي يسبق أن منح اللاجئين الفلسطينيين الذين يسكنون داخل حدوده الجنسية، والحصول على الجنسية الأردنية، وإذا احتفظت إسرائيل بواجدي الأردن و"صراع يهودا" والقدس الكاملة وكتل المستوطنات، سيكون من الممكن أخيراً أن نتخيل بديلاً فكرباً ملائماً غير خطة الدولتين.

<div></div>	<div>عن "إسرائيل اليوم"</div>
<div></div>	<div>«محلل سياسي.»</div>

"عن "يديעות"